Journal of the Faculty of Arts (JFA)

Volume 84 | Issue 1 Article 4

1-1-2024

A historical study of the British-Turkish conflict over the annexation of the province of Mosul

Nawaf Falah Al-Hamidi Al-Abisan

Follow this and additional works at: https://jfa.cu.edu.eg/journal

Recommended Citation
Al-Abisan, Nawaf Falah Al-Hamidi (2024) "A historical study of the British-Turkish conflict over the annexation of the province of Mosul," *Journal of the Faculty of Arts (JFA)*: Vol. 84: Iss. 1, Article 4.
DOI: 10.21608/jarts.2023.234619.1399
Available at: https://jfa.cu.edu.eg/journal/vol84/iss1/4

This Original Study is brought to you for free and open access by Journal of the Faculty of Arts (JFA). It has been accepted for inclusion in Journal of the Faculty of Arts (JFA) by an authorized editor of Journal of the Faculty of Arts (JFA).

موقف عصبة الأمم من مشكلة ولاية الموصل

(١٩٢٤-١٩٢٦م)[*]

د/ نواف فلاح الحميدي العبيسان

أكاديمي كويتي

الملخص:

أخذت مسألة ضم ولاية الموصل للعراق أبعادًا قانونية وتاريخية ومناكفات سياسية على ضم الولاية خاصة بعد التأكيدات بأحتواء المنطقة على كميات هائلة من النفط وهو ماثبت لاحقًا، وتعتبر هذه المنطقة الآن من أغنى المناطق في العالم بحقول وآبار النفط، لكن هذا الخلاف تم حسمه من عصبة الأمم المتحدة التي استعانت بالرأي القانوني لمحكمة العدل الدولية بعد أن مضت أشواطًا كبيرة في محاولة حسم الصراع على مسألة ضم الموصل بين تركيا والعراق وبريطانيا.

The Position of the League of Nations on the Problem of the Mosul Province (1924-1926)

Abstract

The issue of annexing the state of Mosul to Iraq took legal and historical dimensions and political disputes over the annexation of the state, especially after the assurances that the region contains huge amounts of oil, which was later proven, and this region is now considered one of the richest areas in the world with oil fields and wells, but this dispute was resolved by the League of Nations, which used the legal opinion of the International Court of Justice after it went great strides in trying to resolve the conflict over the issue of annexing Mosul between Turkey, Iraq and Britain.

[*] مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨٤) العدد (١) يناير ٢٠٢٤.

المقدمة

كانت ولاية الموصل من ضمن الأراضى التابعة للسلطة العثمانية لعدة قرون قبل أن تنهار الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م)، في هذا الفترة تحديدًا، والتي سنتناولها في البحث من ١٩٢٤-١٩٢٦م تميزت الموصل بحكم شبه ذاتي وبشخصية محلية واضحة المعالم، وكانت بحكم موقعها الجغرافي أكثر مدن العراق اتصالًا بالشام، وكانت تحتفظ بهوية ثقافية مختلفة عن العراق وتركيا إن كانت باللغة أو التاريخ أو التراث، لقد استمرت الموصل في محاولاتها الرامية للاستقلال خاصة بعد الحرب العالمية الأولى(١٩١٨-١٩١٤م) ويفتخر الموصليون في تراثهم واعتزازهم في بيئتهم، واشتهرت الولاية منذ القدم بأنها مدينة العلوم والفنون والآداب، وخاصة في العلوم الرياضية والفلكية، وشهدت الموصل منذ مطلع القرن الثامن عشر طفرة ثقافية حيث اشتهر أهلها في مجال العلوم القرآنية وبرز علماء مسلمون تركوا بصماتهم على سبيل المثال العالم أمين العمري وصاحب كتابي هما: "تيجان التبيان في مشكلات القرآن" و"حدائق الزهر والريحان في البيان عن بلاغات القرآن".

كذلك كان للطب مجال كبير في الموصل، وبرع الموصليون في ترجمة المؤلفات اليونانية، فترجم محمد الجلبي كتاب الطب الجديد لبراكلسوس، كما ترجم كتاب صناعة الطب الكيميائي لفروليوس، وبالطبع اشتهرت الموصل في الزراعة فهي تقع وسط منطقة زراعية شديدة الخصوبة لا تنقطع عنها الأمطار، كذلك اشتهرت الموصل في الصناعة، وكانت صناعة الأنسجة من أهم الصناعات الموصلية، لذلك نجد أن الصناعة والزراعة في الموصل ساهمتا في بشكل كبير في حركة تجارية نشطة في الولاية خاصة أنها تقع بين أربع أقاليم هي: أقليم الجزيرة وأقليم العراق والمنطقة الجبلية والبادية الصحراوية، وقد انتبه كثير من الجغرافيين إلى أهمية موقع الموصل، فوصفت قديمًا بإنها محط الركبان ومنها يقصد إلى جميع البلدان، فهي باب العراق ومفتاح خرسان ومنها

يقصد إلى أذربيجان وباقي البلدان. مما جعل الموصل مطمع وغاية القوى المحيطة والقوى الدولية، ولقد عانت الموصل على مراحلها التاريخية، حتى بعد ضمها للعراق لم يهدأ الكرد في مطالبتهم بالاستقلال، رغم إنهم كانوا في مراحل عديدة يخضعون للحكم الذاتي، إلا أن ذلك لم يستمر كثيرًا فقد عان الكرد كثيرًا عندما استولى حزب البعث على السلطة في العراق ووقعت صدامات عنيفة بين الطرفين سنتطرق لها في هذا البحث.

مشكلة ولاية الموصل بدأت مع اتفاقية سايكس بيكو التي حددت النفوذ في غرب آسيا وقسمت الأراضي التي كانت تتبع الدولة العثمانية، حددت الاتفاقية الولايات العربية العثمانية خارج شبه الجزيرة إلى مناطق تسيطر عليها بريطانيا ومناطق أخرى تسيطر عليها فرنسا، فخصصت الاتفاقية لبريطانيا فلسطين والأردن وجنوب العراق ومنطقة صغيرة تشمل موانئ حيفا وعكا للسماح بالوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، أما فرنسا فسيطرت بموجب الأتفاقية على جنوب شرق تركيا وشمال العراق (الموصل) وسوريا ولبنان.

في أغسطس ١٩٢٠م تم التوقيع على معاهدة سيفر لإنهاء الحرب لكن العثمانيين احتجوا على بريطانيا لسيطرتها على الموصل بشكل غير قانوني، حتى عند التوقيع على معاهدة لوزان ١٩٢٣م أعرب العثمانيون عن احتجاجهم لسيطرة الإنكليز على الموصل بشكل غير قانوني، لكن فيما بعد عرف أنه اتفاق بين الإنكليز والفرنسيين تسمح بموجبه بريطانيا لفرنسا بالسيطرة على أنطاكية وعدم معارضة فرنسا في طردها الملك فيصل بن الحسين من حكم سوريا.

حاول الموصليون تأسيس دولتهم الخاصة بهم لكن محاولاتهم باءت بالفشل وتحطمت أحلامهم أمام مصالح الدول والقوى، واستمرت معاناتهم حتى التاريخ المعاصر فدخلوا عددًا من الحروب تارة مع العراق وتارة مع تركيا وتارة مع إيران وتارة مع سوريا، إلا أنه جميع هذه الحروب لم تؤدِ إلى أي نتيجة سوى زيادة معاناة الشعب الكردي.

أهمية الموضوع:

لا زالت مشكلة الموصل تلقي بظلالها على أغلب الأزمات في العراق، فبالإضافة لكونها مشكلة خارجية عانى منها العراق، خاصة من تركيا التي لازالت تُذّكر العراق إن مسألة حسم ولاية الموصل وضمها للعراق كانت مؤامرة وبتدبير من بريطانيا والدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى وبالتعاون مع عصبة الأمم ومحكمة العدل التي هيمنت عليها تلك الدول، فإن هناك معضلة أخرى داخلية محلية شكلت قلقًا وصداعًا للحكومات المتتالية في العراق خاصة من الكرد الذين يرون انهم يختلفون اختلافًا كليًّا عن العراق من حيث اللغة والثقافة والتراث والتاريخ، لقد خاض العراق حروبًا متعددة مع الكرد وأحزابهم في محاولات منهم للانفصال لعل أبرزها الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مصطفى بارزاني، وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني (حزب سياسي علماني ليبرالي تأسس في منتصف السبعينات من القرن الماضي يحمل شعار حق تقرير المصير للشعب الكردي) بزعامة جلال طالباني، لقد مرت ولاية الموصل والمحافظات التابعة لها بحروب عديدة خاضتها مع الحكومة المركزية في بغداد أحدثت شرخًا كبيرًا في العلاقة بين الطرفين الكرد وحكومة بغداد.

أسباب اختيار الموضوع:

المتابع للأحداث السياسية يلاحظ وجود حساسية بين العراق وتركيا خاصة فيما يتعلق بالموصل، وخلال اجتياح القوات التركية شمال العراق في الأعوام القليلة الماضية بحجة مطاردة مسلحين كرد وتارة أخرى بحجة مطاردة تنظيم داعش، كررت القوات التركية توغلها في شمال العراق، لكن هناك أصوات عراقية أعربت عن قلقها من التوغل التركي، وإن تركيا لا زالت تعاني من عقدة أن الموصل جزء منها انتزعت لأسباب سياسية واقتصادية، أيضًا كانت هناك أصوات في الجانب التركي ذات طابع عنصري، وكانت تنادي بتصحيح خطأ أقدمت عليه عصبة الأمم مستغلة هزيمة الدولة العثمانية لتفرض شروطًا مجحفة وظالمة على تركيا وريثة الدولة العثمانية. كما لفت نظري هذا

العام ٢٠٢٣م الأصوات التي تحدثت عن انتهاء معاهدة لوزان التي أبرِمت عام ١٩٢٣م بين الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى وعلى رأسهم بريطانيا وفرنسا من جانب وحكومة الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا من جانب آخر، والحديث أن مرور مائة عام على هذه المعاهدة سيترتب عليه آثار.

مشكلة البحث :

تعتبر ولاية الموصل من أغنى المناطق في العراق، تحتوي على ٦٠% من النفط العراقي خاصة في كركوك ودهوك وأربيل والسليمانية ونينوى، لذا كانت هذا المنطقة محل نزاع وصراع منذ القدم، وكانت خلال فترات طويلة شوكة في خاصرة العراق في حرب طويلة مع حزب الاتحاد الكردستاني بقيادة جلال طالباني، وحرب أخرى لا تقل ضراوة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة زعيمه مصطفى برزاني، الكرد يدعون أنهم ليسوا مرتبطين بالعراق من حيث اللغة والثقافة والتاريخ، وكانوا ولا زالوا يطالبون بالاستقلال عن العراق وتأسيس دولتهم التي أقرت بمعاهدة سيفر ١٩٢٠م.

وقد قام أقليم كردستان العراق في الشمال بعمل استفتاء على الانفصال عن العراق عام ٢٠١٧م وقد أيد ٩٢% من الشعب الكردي الانفصال وتأسيس دولته، لكن الحكومة العراقية في بغداد لم تعترف بهذا الاستفتاء وأرسلت قوات من الجيش العراقي للمحافظة على وحدة العراق وحفظ الأمن، أيدت جامعة الدول العربية إجراءات الحكومة العراقية وكذلك أغلب المجتمع الدولي واسقط الاستفتاء لعدم قانونيته بسبب عدم الاعتراف به، لماذا الأوضاع لا تهدأ بهذا الأقليم، لماذا الكرد لا يحبذون بقاءهم ضمن العراق، لماذا خاض الكرد عددًا من الحروب تارة مع الجيش العراقي وتارة مع الجيش التركي في سبيل الانفصال، وجميع ما سبق سنحاول الإجابة عليه في هذا البحث، وسنتطرق للفترة الزمنية الممتدة من ١٩٢٤ حتى اتفاقية أنقرة ١٩٢٦م.

منهج البحث :

سنستخدم منهج البحث التاريخي والتحليلى في محاولة لتجميع الأدلة العلمية التي تجيب على أسئلتنا المطروحة خلف كتابة هذا البحث مستخدمًا عددًا لا بأس به من الوثائق الأجنبية والمراجع العلمية، وإن تجميع الأدلة العلمية من المراجع والوثائق المعتمدة ثم عرضها في صورة لائقة ومرتبة تسهم في إزالة أي لبس أو خطأ ممكن الوقوع فيه، ومن خلال منهج البحث التاريخي سنتعرف على الخلفية التاريخية لولاية الموصل، وإذا ما كانت تتبع تركيا أو العراق، سنعالج المشكلات الحاضرة بالاعتماد على استحضار الماضي من المراجع والوثائق حتى نصل إلى حقيقة الموصل التي من أجلها تم كتابة هذا البحث.

الدراسات السابقة :

يوجد عدد من الكتب والمراجع المهمة التي تطرقت لمشكلة الموصل لكنها ليست بالكثرة، بعضها تطرق بشكل مباشر وكانت الموصل هي لب الموضوع، والآخر من الكتب والمراجع تطرقت لمسألة الموصل كموضوع ثانوي، جميع الكتب كانت ذات قيمة ومنها ما أطلعت عليه ومنها ما علمت عنه ومن الكتب التي قرأتها: كتاب الدكتور فاضل حسين "مشكلة الموصل"، وكتاب "تاريخ الموصل" تأليف سليمان صائ، وكتاب "الموصل في القرن الثامن عشر" حسب مذكرات دومنيكو لانزا، و"الموصل في القرن التاسع عشر" تأليف الأب سهيل قاشا، كتاب "الموصل وأقلياتها" ترجمة منذر كاظم حسين، تلك أهم الدراسات السابقة التي تطرقت لمسألة الموصل.

أولًا: الجذور التاريخية لمشكلة الموصل:

إن مشكلة الموصل أو قضية الموصل برزت وكانت نتيجة حتمية لسقوط الدولة العثمانية وتقسيم تركتها، وقبل انهيار الدولة العثمانية وسقوطها اعتبرت الموصل من أغنى الأقاليم العثمانية، فحقول النفط التي اكتشفت في تلك الفترة

كانت مترامية في هذا الأقليم في أربيل ودهوك وكركوك ونينوى كذلك السلع الثمينة مثل القطن، واعتبرت الموصل في تلك الفترة العاصمة التجارية للدولة العثمانية إلا ان انهيار الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م) جعل الأتراك يتمسكون بالسيادة على هذا الأقليم الغني ولا يفرطون به، رغم أنَّ بريطانيا احتلت على هذا الأقليم وفصلته عن تركيا فإن تركيا لم تعترف بهذا الاحتلال، كذلك بريطانيا لم تمنح الأقليم لدولة العراق الفتية التي تأسست عام ١٩٢٠م، لقد جعلت بريطانيا الوضع في هذا الأقليم معقدًا لمآرب كما سيتضح لاحقًا.

المعضلة التي وقعت بها تركيا أنها اعترفت في معاهدة سيفر ١٩٢٠ والتي اعطت فرنسا وبريطانيا الحق في الانتداب والتصرف في الأراضي التي كانت تسيطر عليها الدولة العثمانية في العراق وسوريا وفلسطين، وقد انتقلت السلطة في أسطنبول بعد سقوط الدولة العثمانية إلى حكومة المجلس الوطني الكبير في أنقرة، وقد ساعدت بريطانيا وفرنسا على تشكيل هذا المجلس لإدارة الأراضى الجغرافية التابعة للدولة التركية الذي نراه الآن.

وقد جرت مفاوضات مطولة ومستفيضة بين وزير خارجية بريطانيا اللورد كيرزون ووزير خارجية تركيا عصمت اينونو وكانت وجهة النظر التركية ترتكز على أسس أن:

١- العراق لا يزال يعتبر جزءًا من الدولة العثمانية

٢- إن فرض الانتداب البريطاني على العراق تم بدون أخذ رأي الشعب العراقي خلافًا للمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم المتحدة

٣- المطالبة بعمل استفتاء بالمنطقة يحدد مصير ولاية الموصل

أما وجهة النظر البريطانية فقد ارتكزت على ثلاثة وعود :

١- وعد بريطانيا للشعب العربي بعدم إرجاعه للحكم التركي

٢- وعد بريطانيا للملك فيصل الأول الذي انتخبه العراق بأجمعه بما فيه الموصل

٣- وعد بريطانيا لعصبة الأمم كدولة منتدبة وبموافقتها [١]

لم تحل مشكلة ولاية الموصل بين الأطراف الثلاثة بريطانيا والعراق وتركيا بل زادت تعقيدًا وتمت إحالة الملف إلى عصبة الأمم المتحدة، وجرى بحث ملف قضية ولاية الموصل في معاهدة لوزان ١٩٢٣.

ثانيًا: أثر هزيمة الدولة العثمانية :

كانت النتيجة الحتمية لسقوط الدولة العثمانية أن تُقسم وتُوزع جميع الأراضى الخاضعة لها على المنتصرين، وكان لا بد من ترتيبات دولية جديدة في المنطقة، وقد استحوذت بريطانيا وفرنسا على نصيب الأسد في تقسيم تركة الدولة العثمانية، وكانت ولاية الموصل تتبع ولاية الشام الخاضعة لفرنسا حسب معاهدة سايكس بيكو لكن وفق اتفاق بريطاني فرنسي استطاعت بريطانيا أن تستحوذ على ولاية الموصل، وبذلت مجهودًا كبيرًا لضم ولاية الموصل عبر قنوات دولية ومباحثات رسمية كانت البداية من لوزان.

مسألة ولاية الموصل فى معاهدة لوزان الأولى والثانية عام ١٩٢٣ وتداعياتها

مؤتمر لوزان الأول

في مؤتمر لوزان الأول في ٢٧ أكتوبر ١٩٢٢ أرسلت بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا دعوة من أجل عقد مؤتمر في لوزان إلى حكومات الولايات المتحدة واليابان واليونان ورومانيا ويوغسلافيا وحكومة القسطنطينية العثمانية وحكومة المجلس الوطني الكبير في أنقرة، وكلتيهما تمثلان نفس الجهة، ودعُيت روسيا وبلغاريا إلى المؤتمر للاشتراك في مناقشات المضايق [٢].

وقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية المشاركة في المؤتمر بسبب تبنيها فكرة الحياد حسب زعمها وأنها ليست طرفًا في الحروب الدائرة في المنطقة لكنها أرسلت مراقبين لها لحضور المؤتمر وشرح الموقف الأمريكي

للدول المشاركة[٣]، كما أن الولايات المتحدة الامريكية لا تفوت أي فرصة للمشاركة في المؤتمرات الدولية حتى عصرنا هذا لأنها من خلال تلك المؤتمرات تبدأ بتشكيل تحالفات جديدة وخلخلة أي تحالفات ليست من مصلحتها.

ومن الجدير ذكره هنا إنه أثناء انعقاد المؤتمر زالت حكومة القسطنطينية من الوجود وبقيت حكومة أنقرة الوحيدة الممثلة في المؤتمر، أما الحكومة العراقية فلم تدع وقد حاولت حضور المؤتمر دون جدوى لكنها ومع ذلك أرادت معرفة ما دار وتقرر في هذا المؤتمر فأرسلت اثنين من كبار موظفيها إلى لوزان وهما وزير الدفاع جعفر العسكري وتوفيق السويدي (مسؤول رفيع) لموافاة حكومتهما بأخبار مشكلة الموصل [٤].

لقد عقد هذا المؤتمر من أجل بحث المشاكل اليونانية – التركية وعقد معاهدة صلح جدية تحل محل معاهدة سيفر التي كانت عليها اعتراضات من الجانب التركي، كان على جدول أعمال المؤتمر مشكلة الموصل ونظام المضايق ومشكلة الأقليات ومشكلة نظام الامتيازات الأجنبية والمشاكل الاقتصادية والمالية كالدين العام العثماني وحماية المصالح الاقتصادية الأجنبية[٥].

افتتح المؤتمر في ٢٠ نوفمبر١٩٢٢ وقد رأس الوفد البريطاني اللورد كيرزون وزير الخارجية، ورأس الوفد التركي عصمت باشا وزير الخارجية ورأس وفد المراقبين الأمريكيين رجارد واشبرن سفير الولايات المتحدة الأمريكية في إيطاليا، وقد قسمت أعمال المؤتمر بين ثلاث لجان، رأس اللورد كيرزون الأولى واختصت بالمشاكل الأرضية ومشاكل الأقليات ونظام المضايق، وربما تكون هذه اللجنة الأهم في أعمال المؤتمر.

في مساء ٢٦ نوفمبر ١٩٢٢ طلب وزير الخارجية التركي عصمت باشا اللورد كيرزون تأجيل المناقشة العلنية لمطالبة تركيا بولاية الموصل إلى أن يجري تبادل شخصي لوجهات النظر بينهما؟!.

تم تبادل وجهات نظرهما في مذكرات مكتوبة وزعت على وفود الحلفاء بين ١٤ ديسمبر و ٣١ ديسمبر وهذه المذكرات احتوت على حجج الطرفين عن أسباب وجوب العراق الاحتفاظ بولاية الموصل أو تركها لتركيا تحت حجج عنصرية وسياسية وتاريخية وجغرافية واقتصادية وعسكرية (٦).

وقد كان اللورد كيرزون يمثل وجهة النظر العراقية في المطالبة بضم ولاية الموصل للعراق، التي تعارض وجهة النظر التركية، وفي رسالة مؤرخة في ١٤ ديسمبر أشار كيرزون في مضمونها أنها بدعة وادعاء مفزع أن تملي دولة مغلوبة على الغالبين الطريقة التي يديرون بها الأراضي التي انتزعوها منها، وبما أن العرب ليسوا أكثرية في ولاية الموصل فلا يلام الأتراك أن يطالبوا العرب بعمل استفتاء، وتطرق اللورد للميثاق الوطني وروى المادة الأولى منه قائلًا : " إن هذه المادة جردت عرب الموصل الذين يؤلفون أكثر من ثلث السكان من حق تقرير مصيرهم؟ وقال إنه من الجهة الثانية ناقض الأتراك أنفسهم في النصف الثاني من المادة فهم في لحظة من اللحظات مستعدون أن يوافقوا على حق تقرير المصير للعرب وهم من جهة أخرى يطالبون بعدم تقسيم الأراضي التي تسكنها أكثرية عثمانية مسلمة (٧).

ولما فشل اللورد كيرزون في تسوية مشكلة الموصل بينه وبين وزير الخارجية التركي عصمت باشا، عرضها على لجنة في ٢٣ يناير ١٩٢٣م وقال إن اجتماعه مع وزير الخارجية التركي لم يحقق أي نجاح، وصرح وزير الخارجية التركي بعد اجتماعه مع وزير الخارجية البريطاني اللورد كيرزون أن تركيا لم تعترف بحاجة العراق إلى انتداب، ولم تعلم أي انتداب أعطي إلى بريطانيا، وليست هناك أي قيمة قانونية لمعاهدات عقدت مع العراق الذي كان ولا يزال جزءًا من الإمبرطورية العثمانية من الناحية القانونية، ولم تحترم بريطانيا المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم لأن سكان العراق لم يؤخذ رأيهم في الانتداب، وأضاف أنه لا يوجد أي سبب يمنع من تبديل اتفاقية سان ريمو (٨).

وقد صرح وزير الخارجية البريطاني اللورد كيرزون في نهاية مؤتمر لوزان الأول تصريحًا مثيرًا قال فيه: إنه سيكون مسرورًا لو طبعت وجهة النظر التركية والبريطانية إلى جانب بعضهما وعرضتا على الرأي العام العالمي، وقد لخص ذلك مضيفًا أن الحكومة البريطانية كانت مرتبطة بعهد ذي ثلاث شعب: ١- وعد للشعب العربي بعد إرجاعه للحكم التركي ٢- وعد للملك العربي فيصل الذي انتخبه القطر بأجمعه بما في ذلك ولاية الموصل وقد دخلت بريطانيا معه بالتزامات ٣- وعد لعصبة الأمم التي لا تستطيع ترك الانتداب على جزء كبير من الأراضي المنتدب عليها بغير موافقتها.

وقد رد وزير الخارجية التركي عصمت باشا على تصريح اللورد كيرزون مكررًا حججه السابقة حول الانتداب وأعلن إنه يطلب سلامًا عادلًا منصفًا وأكد أن الوفد التركي مستعد للتضحية من أجل السلام العام، وفي الختام تمنى عصمت باشا من وزير الخارجية البريطاني أن يقبل بمبدأ إرجاع الموصل إلى تركيا [٩].

عندما أيقن وزيرا الخارجية البريطاني أنه لا فائدة من استمرار الجدل مع عصمت باشا أرسل في ٢٥ يناير ١٩٢٣م رسالة إلى السكرتير العام لعصبة الأمم مشيرًا إلى المادة الحادية عشرة من الميثاق ولفت نظر مجلس العصبة إلى المشكلة كأمر يؤثر على العلاقات الدولية ويهدد باضطراب السلام العالمي وقد أبدى رغبته في أن يتضمن موضوع مشكلة ولاية الموصل جدول أعمال المجلس في باريس حينها سيوضح الممثل البريطاني مشكلة الموصل توضيحًا تامًا[١٠].

في اجتماع مجلس العصبة الذي عقد في باريس في ٣٠ يناير أعلن اللورد بلفور ممثل بريطانيا أن النزاع حول الموصل يهم العصبة لأن العراق بالرغم من كونه تحت الانتداب البريطاني فإنه في النهاية تحت إدارة وإشراف العصبة، وإن الحكومة البريطانية تعمل نيابة عن العصبة، وأكد لتركيا وجود المساواة في المجلس بالرغم من غموض المادة السابعة عشر من الميثاق،

والتي تنص على دعوة غير الأعضاء لقبول التزامات العضوية وقت بحث النزاع "تحت الشروط التي يراها المجلس عادلة" وقد فسر هذه الفقرة بأنها تعني المساواة التامة المطلقة، وقد ضمن رئيس المجلس لتركيا أنها ستكون على قدم المساواة التامة مع الشعوب الأخرى وأكد عدم تحيز المجلس، وقد أخذ المجلس علم بتصريح اللورد بلفور(١١).

وفي أثناء ذلك عرض الحلفاء على الوفد التركي مشروع معاهدة لوزان يوم ٢٩ يناير ١٩٢٣م وفيه نص المادة الثالثة كما يلي :

– من البحر الأبيض المتوسط إلى حدود إيران يكون خط حدود تركيا كما يلي:

١– مع سوريا:

– خط الحدود الذي عينته المادة الثامنة من الاتفاقية الفرنسية – التركية المعقودة في ٢٠ أكتوبر ١٩٢١م.

٢– مع العراق:

– من المنطقة الواقعة على دجلة والتي تؤلف النقطة الأخيرة من الحدود المذكورة في في الفقرة الأولى من المادة: خط يعين وفقًا لقرار يصدره مجلس عصبة الأمم(١٢).

في الاجتماع المشترك الذي الذي عقدته لجان المؤتمر الثلاث في ٣١ يناير أعلن اللورد كيرزون أن الحكومة البريطانية مؤيدة من الأغلبية قد أحالت النزاع حول الموصل إلى عصبة الأمم لتحقيق قرار أكثر حيادية وقانونية ومرضي لجميع الأطراف، وقد كان بإمكان الحكومة البريطانية أن ترفض أي تساهل حول هذه القضية لأنه ليس لطلب تركيا أي أساس قانوني، ولكن من أجل إزالة أي سبب محتمل للنزاع فإنها اتخذت هذه الخطوة(١٣).

وقد طلب وزير الخارجية التركي عصمت باشا ثمانية أيام للرد على الخطوة البريطانية ولكن سمح له بأربعة أيام فقط، وقد أجاب في رسالته المؤرخة في ٤ فبراير ١٩٢٣م على وزير الخارجية البريطاني موضحًا :

" فيما يخص الموصل نرى من المناسب، وغايتنا الوحيدة التأكيد بأن هذه المسألة لن تكون عقبة في طريق عقد الصلح، أن تستثنى من منهاج المؤتمر، لكي يكون من الممكن خلال مدة سنة واحدة، تسويتها باتفاق بين بريطانيا العظمى وتركيا"(١٤).

لم تسفر الاجتماعات أو الجلسات التي عقدت في مؤتمر لوزان عن حل لمشكلة الموصل مما استدعى عصبة الأمم إلى عقد مؤتمر ثاني لحسم الملف.

٢- مؤتمر لوزان الثاني

في ٦ مارس ١٩٢٣م رفض المجلس الوطني الكبير في أنقرة مشروع معاهدة الصلح لمخالفته الميثاق الوطني، لكنه خول الحكومة التركية إعادة فتح المفاوضات من جديد مع الحلفاء لذا كان لا بد من عقد جولة أخرى من المفاوضات سميت بمؤتمر لوزان الثاني، وفي ٢٣ أبريل افتتح مؤتمر لوزان الثاني، وكان يرأس الوفد البريطاني السير هوراس رمبولد وقد رأس اللجنة الأولى من لجان المؤتمر الثلاث، وفي ٤ يونيو أعلن السير رمبولد أنه يستحيل على الوفد البريطاني قبول المادة الثالثة والسادسة عشرة في الاقتراحات التركية، وقد أيد الوفد الفرنسي وجهة النظر البريطانية، وقد اقترح رمبولد أن تكون المفاوضات مباشرة بين بريطانيا العظمى وتركيا وأن لا تتجاوز التسعة أشهر، في ٢٦ يونيو أعلن السير هوراس رمبولد إن الوفدين البريطاني والتركي قد اتفقا على ان يقترحا على اللجنة مناقشة الفقرة الثانية من المادة الثالثة كما ظهرت في نص معاهدة الصلح وقد وافق وزير الخارجية التركي عصمت باشا على النص المقترح، وفي السابع والثامن من تموز بحث موضوع جلاء الحلفاء عن الأراضي التركية واتفق أخيرًا على النص الذي ظهر بعد ذلك في البروتوكول الذي وقع مع معاهدة الصلح في نفس اليوم(١٥).

وقعت معاهدة لوزان الثانية في ٢٤ يوليو ١٩٢٣م بإمضاء من بريطانيا وفرنسا واليابان وتركيا ورومانيا واليونان ويوغسلافيا وكان لبعض مواد المعاهدة علاقة بمشكلة ولاية الموصل، فالفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان

نصت على أن يعين خط الحدود بين تركيا والعراق بترتيب ودي بين تركيا وبريطانيا خلال تسعة أشهر، وهو الاتفاق بين الطرفين الذي اشرنا إليه سابقًا قبل توقيع المعاهدة.

ثالثًا: تدخل عصبة الأمم لمناقشة أزمة الموصل وحسمها دوليا

مسألة ولاية الموصل فى مؤتمر القسطنطينية عام ١٩٢٤م:

لم تشأ بريطانيا وحلفاؤها أن تتعطل معاهدة لوزان بسبب عرقلة بعض الملفات العالقة، لذا رحلت بعضها وكان من هذا البعض مشكلة الموصل التي طال أمدها، وبعد مباحثات بين بريطانيا وتركيا ووفد من عصبة الأمم اتفقت الأطراف على عقد مؤتمر لبحث مشكلة الموصل وتقرر أن يكون المؤتمر في القسطنطينية، وافتتح المؤتمر في القسطنطينية في ١٩ مارس ١٩٢٤م، وقد رأس الوفد التركي فتحي بك رئيس المجلس الوطني الكبير، ورأس الوفد البريطاني السير بيرسي كوكس المندوب السامي البريطاني السابق في العراق "جرى اختياره بعناية حيث إنه متخصص في ملف العراق وشبه الجزيرة العربية" وقد رافق الوفد البريطاني طه الهاشمي رئيس أركان الجيش العراق بصفة مستشار(١٦).

وفي مستهل أعمال المؤتمر كرر فتحي بك رئيس الوفد التركي الحجج التركية للاحتفاظ بولاية الموصل، وأضاف أن الأتراك والأكراد أبناء وطن واحد، وتركيا الجديدة تنبذ العنصرية والتمييز بين رعاياها، وإنه من المستحيل اقتطاعهم من وطنهم من أجل بضعة آلاف من الأشوريين ممن يقطنون ولاية الموصل، ثم إن الكرد في ولاية الموصل قد انتخبوا عنهم نوابًا في المجلس الوطني الكبير، وعقب المندوب البريطاني إن قبول هؤلاء الأكراد نواب يخالف معاهدة لوزان التي اشترطت ألا يقوم أحد الطرفين بعمل من شأنه يغير الحالة الراهنة من خط الحدود، في حين أن قبولهم أعضاء في المجلس التأسيسي العراقي لا يعد مخالفة لمعاهدة لوزان لأنه لا يحدث تغييرًا في الوضع الراهن لأن الموصل تحت الإدارة الفعلية لحكومته، وأعربت بريطانيا عن مخاوفها

لتعامل الحكومة التركية مع الأقليات وخاصة الاثوريين الذين استغاثوا بالحكومة البريطانية لإعادة اسكانهم في مواطنهم السابقة وهي أراضٍ تابعة لولاية الموصل، الأثوريين مجموعة قبائل جبلية غير مسلمة يمتهنون الرعي والزراعة ليسوا عربًا، يتكلمون اللغة السريانية الآرامية، يخضعون إلى نظام ديني هرمي يتسيد على قمة هرمهم بطرياك يُلقب بمار شمعون يمتلك السلطة الدينية على اتباعه، وقال رئيس الوفد البريطاني كوكس إنه يظن أن المنطقة الأثورية سبب إحراج دائم للحكومة التركية بسبب طبيعة العلاقة المتوترة بين الطرفين، وأضاف أن مطالبته بانضمام المنطقة الاثورية إلى العراق تمثل الحد الأدنى من المطالب البريطانية، العراق، ولم ينجح مؤتمر القسطنطينة وعاد الطرفان إلى مجلس عصبة الأمم وقد احتفظت الحكومة البريطانية بحرية العمل التامة فيما يخص خط الحدود الذي قد تطالب به أمام عصبة الأمم المتحدة إذا احيلت مشكلة الموصل إليها مرة ثانية(١٧).

وفي اجتماع ٢١ مارس أجاب فتحي بك عن القضية الاثورية، وقال إنها أقحمت في مشكلة الموصل لوضع العصى في الدولاب، وإن مطالبة البريطانيين بإلحاق بعض الأراضي التي كانت حينئذ تحت علم الجمهورية التركية أذهلته؟!.

إن الاثوريين يؤلفون أقلية صغيرة في ولاية الموصل وفي رأيه إن الوفد البريطاني أهمل الأكثرية الكبيرة من الأتراك والأكراد في تلك الاراضي، وقد رد رئيس الوفد البريطاني كوكس على فتحي بك قائلًا : إن اللورد كيرزون لم يحاول في لوزان وضع خط ثابت لحدود العراق الشمالية بل ترك هذه المهمة إلى خبراء الجانبين، وقد كان من الضروري تعديل موقف كيرزون في لوزان تعديلًا طفيفًا كنتيجة للمعلومات الطبوغرافية المفصلة التي أمكن الحصول عليها مؤخرًا، وإن وجهة نظر الأثوريين تختلف عن وجهة نظر فتحي بك لأنهم لا يزالون يتذكرون المعاملة السيئة التي قاسوها في الماضي على أيدي الأتراك(١٨).

وقد عقد آخر اجتماع لمؤتمر القسطنطينية في ٥ يونيو ١٩٢٤م دون نتيجة تذكر، لكن فتحي بك لم يدع المؤتمر ينفض الا بكلمته قائلًا : إني هنا استشهد في دائرة المعارف البريطانية في تعريفها للعراق فقد كانت تذكر العراق كوحدة مستقلة دون الموصل الذي عرفته كجزء يتبع الأراضى التركية.

وتابع فتحي بك، إذا أصرت الحكومة البريطانية في مشروعها بضم ولاية الموصل للعراق فإنه يستنتج أنها تريد إفشال المؤتمر، وأكد أن الطلب الذي ستتقدم به الحكومة البريطانية نيابة عن العراق أمام مجلس عصبة الأمم سيكون مناقضًا للمادة الثالثة من معاهدة الصلح[١٩]. وأضاف فتحي بك أنّ إصرار بريطانيا على عدم فصل الموصل من العراق يناقض اتفاقية سايكس بيكو(١٩١٦) التي أعطت الموصل إلى فرنسا.

وعلى هذا الأساس فقد أخبر الممثل البريطاني فتحي بك أنه وبسبب رفضه مقترحاته فإنه يجد نفسه مضطرًا لإنهاء المفاوضات والرجوع إلى لندن، ثم قدم السير بيرسي كوكس مشروع رسالة مشتركة لإحالة المشكلة إلى مجلس عصبة الأمم، وقد وصف فتحي بك تصريح كوكس بإنه إنذار، وقال إنه لا يستطيع إن يقبل مشروع الرسالة لأن ذلك خارج حدود تعليماته، فأجاب السير كوكس إن الحكومة البريطانية وحدها ستكتب إلى مجلس العصبة كما فعلت في لوزان، وعلى هذا انتهى مؤتمر القسطنطينية دون حل لمشكلة الموصل أو بصيص أمل.

مجلس العصبة يناقش مسألة الموصل:

اعترفت بريطانيا في العراق مملكة مستقلة وذلك بمعاهدة التحالف في ١٠ أكتوبر ١٩٢٢م[٢٠]، وفي الوقت نفسه كان العراق بالنسبة لعصبة الأمم أراضي تحت الانتداب البريطاني وهكذا مثلت بريطانيا دوري الحليف والمنتدب، والانتداب هو نظام إقامته عصبة الأمم لتطبيقه على الأقاليم التي انتزعت من ألمانيا والدولة العثمانية، وأول ظهور لمصطلح الانتداب كان في مؤتمر الصلح

في باريس ١٩١٩م وقد خضعت أربعة أقاليم عربية لنظام الانتداب العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، وسوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي.

وقد أعطت بريطانيا أهمية كبيرة للعراق بسبب موقعه الجغرافي واحتوائه على ثروات طبيعية، فالعراق يشطره نهران أحدهما ينبع من تركيا والآخر ينبع من سوريا يصبان في الخليج العربي كما أنّ العراق يملك أراضٍ خصبة للزراعة، لكن الأهم من ذلك أن أغلب حقول النفط في العراق في الشمال تحديدًا في ولاية الموصل، ففي محافظة نينوى يوجد ثلاث حقول نفطية هي عين زالة وبطمة والغّيارة تحتوي تلك الحقول على أكثر من ثلاثة آلاف بئر (٣٠٠٠)، وفي كركوك يوجد ثلاثة حقول نفطية هي بابا كركر و جبور وباي حسن، وتحتوي تلك الحقول على خمسة آلاف بئر نفطي (٥٠٠٠)، وفي محافظة صلاح الدين يوجد ثلاثة حقول أيضًا هي تكريت وعجيل وبلد، وتحتوي على الفين بئر (٢٠٠٠) اما محافظة أربيل فيوجد بها ثلاثة حقول نفطية ايضًا هي خور مالة و طقطق وطاووكي وتضم أربعة آلاف بئر نفطي (٤٠٠٠) لذا كان لا بد من أن يكون للعراق أهمية قصوى لدى الانجليز، وهذا ما جعل البريطانيين يأتون بالملك فيصل الأول بعد طرده من سوريا ليُنصب ملكًا على العراق، لذا سعت بريطانيا لضم ولاية الموصل للعراق حتى تكون تلك الثروة النفطية تحت إدارتها، وفي سبيل ذلك كانت بريطانيا تسعى للحصول وبشكل قانوني على تخويل عراقي يمكنها من المطالبة بشكل أكبر في ولاية الموصل وفي ٢٦ أبريل ١٩٢٤ أخبر السير هنري دوبس المندوب السامي البريطاني الجديد الملك فيصل أن بريطانيا العظمى ستصر على حقوق العراق في الموصل وتدافع عنها، وأن العلاقات البريطانية – العراقية ستكون وفقًا للمعاهدة بين البلدين وليس صك الانتداب، وستعترف حكومة بريطانيا في حق المجلس التأسيسي العراقي في مطالبته تعديل بعض النقاط في المعاهدة الامنية بأسرع ما يمكن بعد إبرامها، وقد رفض المجلس التأسيسي العراقي هذا العرض[٢١].

لقد كان المجلس التأسيسي العراقي حجر عثرة في وجه الإنجليز وكان يصر على الانتهاء من معاهدة الحماية بحذف بعض البنود التي وجد المجلس أنها تسلب العراق سيادته، وفي نفس اللحظة كان أعضاء المجلس قلقين من مشكلة ولاية الموصل وخسارتها، بمعنى أنه أصبح أعضاء المجلس التأسيسي العراقي بين المطرقة والسندان، وقد دعا الملك فيصل أعضاء المجلس للاجتماع في يوم ٩ يونيو وحثهم عن عدم التخلي عنه بعدم إبرام المعاهدة، ولكن النواب أصروا أولًا بتسوية مشكلة الموصل والفصل بين إبرام المعاهدة والموصل، وأن لا تستخدم مشكلة الموصل كورقة ضغط على الأعضاء للموافقة على إبرام المعاهدة دون النظر لعواقبها بسبب بعض البنود التي كانت محل خلاف. بعد تباين وجهات النظر بين المندوب السامي البريطاني والمجلس التأسيسي العراقي سارع المندوب السامي إلى البلاط الملكي وسلم الملك فيصل إنذارًا طالب من خلاله حل المجلس التأسيسي، وبعد مداولة قصيرة بين الملك فيصل والمندوب السامي البريطاني ورئيس الوزراء العراقي وممثل عن المجلس التأسيسي العراقي قبل اقتراح المندوب السامي وتم دعوة المجلس التأسيسي العراقي لعقد جلسة في ليلة ١٠ يونيو مع شرط يختص بالاتفاقية المالية وملحق يختص بمشكلة ولاية الموصل(٢٢).

وقد أعلن المجلس في قرار إبرامه المعاهدة أنه يعتمد ويثق بشرف حكومة بريطانيا ويقبل بالتصريحات التي تلقاها المجلس من المندوب السياسي البريطاني بأن الحكومة البريطانية ستعدل الاتفاقية المالية بروح السخاء والعطف وتصبح هذه المعاهدة واتفاقياتها لاغية لا حكم لها إذا لم تحافظ الحكومة البريطانية على حقوق العراق في ولاية الموصل(٢٣).

لقد التزمت حكومة بريطانيا في الوعود التي قطعتها للملك فيصل وأعضاء المجلس التاسيسي في العراق فقامت في أواخر يونيو ١٩٢٤م بعد إبرام المعاهدة مع العراق بإرسال رسالة إلى وزارة الخارجية التركية في أنقرة ذكرت بها وجهة النظر البريطانية في مشكلة الموصل موضحةً أنها ستعرض

المشكلة على عصبة الأمم، وأوضحت الرسالة أن فترة التسعة أشهر للمفوضات المباشرة انتهت دون التوصل إلى اتفاق المرجو، وقد ردت الخارجية التركية رسميًا بإنها لا تستطيع التعاون في إحالة المشكلة إلى عصبة الأمم(٢٤).

تحركت بريطانيا عبر ممثلها في مجلس العصبة بتحريك وعرض مشكلة ولاية الموصل وفي غضون أيام كانت قضية ولاية الموصل موضوعة في جدول أعمال مجلس عصبة الأمم، وفي ٣٠ أغسطس ١٩٢٤م بحث مجلس العصبة مشروع برقية ترسل إلى الحكومة التركية وفيه وعد لتركيا بالمساواة في مباحثات المجلس وتخبرالحكومة التركية بتأجيل مناقشة مشكلة الموصل وترجوها الإسراع في إرسال من يمثلها.

في ٥ سبتمبر أرسلت الحكومة التركية ٢٠ نسخة من مذكرة ومعها خريطة مرفقة لكي يوزعها السكرتير العام على أعضاء مجلس العصبة وقد زعمت أن المشكلة موضوعة البحث هي تقرير مصير ولاية الموصل وأن الادعاء البريطاني قد تجاوز حدود القضية، وأن الوفد البريطاني الذي تحاشى فكرة الاستفتاء عقد المشكلة عندما أحال النزاع إلى عصبة الأمم، وفي رأي الحكومة التركية أن أعدل أسلوب لمعالجة مشكلة ولاية الموصل هو الاستفتاء(٢٥).

تشكيل لجنة تقرير المصير لولاية الموصل:

في ٢٠ سبتمبر حضر فتحي بك ممثل تركيا إلى مجلس العصبة، وقد أكد له ممثل برطانيا في مجلس العصبة اللورد بارمور بأنهما متساويان وأنه يأمل أن يسوي الأمر بالمصالحة فهي عند الحكومة البريطانية تعيين خط الحدود بين تركيا والعراق وفقًا لمعاهدة لوزان، وهي عند الحكومة التركية استفتاء، وقد عارض الممثل البريطاني فكرة الاستفتاء واقترح على مجلس العصبة تعيين لجنة من أشخاص محايدين ونزيهين لتسوية المشكلة بعد دراسة الوثائق التي ستقدم من الطرفين المختلفين في ملف الموصل، وقد كرر فتحي بك في رسالة بعثها إلى مجلس العصبة المطالب التركية في ضم ولاية

الموصل واضاف "إن حجج الطرفين قائمة على اعتبارات جغرافية وعنصرية وعسكرية واقتصادية وسياسية"[٢٦].

أما الممثل البريطاني اللورد بارمور فقد أعلن بالنيابة عن بريطانيا أن حكومته تعتبر المجلس كحكم يجب قبول حكمه مقدمًا وتعتبر نفسها ملزمة بقرار مجلس العصبة، وفي ٣١ أكتوبر ١٩٢٤م شكل مجلس العصبة لجنة مختصة في نظر مشكلة ولاية الموصل مكونة من الكونت بول تلكي الجغرافي المشهور ورئيس وزراء المجر سابقًا، واف فرسن وزير السويد المفوض في بوخارست، وأ. بولس عقيد متقاعد من الجيش البلجيكي[٢٧] وقد قدم السكرتير العام بعد ذلك مذكرة يطلب فيها من مجلس العصبة منح كل عضو في اللجنة مبلغ مكافأة شهري طوال عمل اللجنة ووافق المجلس على تلك المكافأة[٢٨].

في أواخر نوفمبر ١٩٢٤م استقبل اللجنة في لندن وزير الخارجية ووزير المستعمرات ونستون تشرشل، وقد رحب عن رضا حكومته لقرار عصبة الأمم بتشكيل لجنة مختصة لتقرير مصير ولاية الموصل، وقد طلبت اللجنة من الحكومة البريطانية تعيين مساعد يرافقها ويساعدها في عملها في المنطقة (كانت بريطانيا تسير على المنطقة محل النزاع) وبالفعل قامت بريطانيا بتعيين مسؤول بريطاني يدعى آر ايف جاردن وقد رافقه صبيح نشأت الوزير العراقي السابق للمواصلات كممثل للحكومة العراقية[٢٩].

بعد لندن غادرت اللجنة إلى انقرة في بداية سنة ١٩٢٥م وقد أجابت الحكومة التركية على بعض الأسئلة والاستفسارات من اللجنة، وقد عينت الحكومة التركية الجنرال جواد باشا مفتش عام الجيش في منطقة دياربكر كمساعد في اللجنة رافقه كامل بك وناظم بك كخبراء.

ثم توجهت اللجنة بعد لندن وأنقرة إلى بغداد يوم ١٦ يناير١٩٢٥م وفي بغداد أمضت اللجنة عدة أيام تدرس خلالها الوثائق المرتبطة في العلاقات الاقتصادية بين ولايتي بغداد والموصل وأساليب الإدارة العراقية، وقد قدم حاكم العراق الملك فيصل الأول مذكرة للجنة احتوت على استعراض لقضية الموصل

وأحقية العراق بها، وبينت تقدم العراق في السنوات الماضية وآماله في المستقبل وذكرت بعض المشاريع ومنها الاتفاق المرتقب مع بريطانيا العظمى حول استغلال حقول النفط، استمرت اللجنة بعقد جلساتها لكن الممثل البريطاني أبدى تحفظه على اختيار الأتراك لناظم بك وأنه متهم بتدبير عدد من المؤامرات ضد الحكومة العراقية وقد سبق إن هرب بعد صدور حكم قضائي عليه لكنه عاد مؤخرًا مستفيدًا من حصانة اللجنة الدبلوماسية(٣١).

ولكن اللجنة لم تعر ملاحظة الممثل البريطاني الاهتمام المطلوب وذكرت أنه مواطن من ولاية الموصل، وأصرت اللجنة على أن يكون للوفد التركي الحرية التامة في ولاية الموصل لكي يكون في الإمكان إنجاز واجبهم وكتابة التقرير الخاص في مشكلة ولاية الموصل بعيدًا عن التجاذبات الأخرى، وبقيت اللجنة في بغداد حتى ٢٦ يناير وقد زارت خلال مدة اقامتها عددًا من الوزرات والكليات العسكرية والمستشفيات ومعاهد التعليم، وقابلت أغلب الشخصيات البارزة في بغداد.

تحقيقات ومداولة اللجنة لمسألة الموصل في عصبة الأمم :

وصلت اللجنة إلى ولاية الموصل في ٢٧ يناير ١٩٢٥م، وبعد وصولها مباشرة حدثت حادثة وقد ذكرها الخبير في اللجنة الكونت بول تلكي وهي كما يلي : في يوم ٢٧ يناير كان الكونت بول تلكي يتجول في مدينة الموصل مع اثنين من السكرتارية الملحقين باللجنة فالتقوا بجواد باشا المساعد التركي ببزته العسكرية وقد عرض أن يرافقهم في الجولة، أثناء جولتهم أحاط بجواد باشا نحو ثلاثين شخصًا ظنهم الكونت تلكي عربًا وقبلوا يدي جواد باشا وهتفوا "تعيش تركيا" وقد تبعهم الجمهور وأصبح العدد يتزايد حتى بلغوا مائتي شخص، وأصبحت حولنا فوضى واضحة مما استدعى الشرطة للتدخل وحاولوا تفريق الجمهور دون جدوى، استعملت الشرطة العصي في محاولة لتفريق الجمهور لكن المحاولات باءت بالفشل، يقول الكونت تلكي سارعنا بالخروج من الشوارع الرئيسية لمقر إقامتنا وفي طريقنا شاهدنا مظاهرة مضادة من الطلاب يهتفون

للملك فيصل حاكم العراق وذلك قرب النادي الوطني العراقي مقابل دار الضيافة(٣٢).

وفي صباح اليوم التالي زار متصرف الموصل عبدالعزيز القصاب مقر اللجنة يرافقه الميجر لويد المفتش الإداري البريطاني وطالبا بوضع نظام مراقبة لضمان سلامة أعضاء اللجنة، وطلب متصرف الموصل من السيد جواد باشا أن لا يخرج ببزته العسكرية وأن السلطة هنا في الموصل ستتخذ التدابير لضمان عدم قيام المندوبين الأتراك بنشاط سياسي قد يخل بالنظام العام(٣٣).

بعد ذلك علمت اللجنة أن الأشخاص الذين تظاهروا لتركيا وأحدثوا الفوضى قد سجنوا، وأن أعضاء اللجنة كانوا تحت الرقابة الأمنية المشددة، لذلك أخبرت اللجنة المساعدين البريطاني والتركي أنها لن تبدأ عملها حتى يتغير الوضع ويدرك الجميع حجم المسؤولية، وتحت هذه الظروف وافق جواد باشا أن يتحمل المسؤولية وأن يقبل الاحتياطات الحكيمة التي اقترحها المندوب السامي ما دامت لا تمس كرامة الوفد التركي.

استطاعت اللجنة القيام بعملها خاصة بعد أن تمكن أعضائها من التنكر والنزول للشارع وتكوين فكرة عن آراء الناس وتوجهاتهم، وقد تم تحقيق اللجنة في مدينة الموصل بصورة مشتركة من أعضاء اللجنة الثلاثة فقابلوا واستوضحوا من السلطات المحلية واللجان السياسية والجمعيات المهنية وجميع طبقات الناس الأخرى.

حاولت اللجنة أن تحصل على أوسع معرفة عن رغبات سكان الموصل، وقد حدث أن سألت اللجنة أسئلة محرجة حول إدارة الانتداب وعن الوضع بعد إبرام المعاهدة العراقية – البريطانية، فأرسل ياسين الهاشمي رئيس وزراء العراق برقية احتجاج على صيغة بعض الأسئلة، ولكن اللجنة أصرت أن لها الحق وعليها الواجب أن تجري التحقيق بدون أية عراقيل، ثم قررت اللجنة أن تخرج من مدينة الموصل إلى القرى المحيطة بها لأخذ رأي أغلب شريحة ممكنة، وحتى يكون تقرير اللجنة بمشكلة الموصل قد شمل أكبر شريحة من السكان،

وقد أصر المساعد البريطاني على اصطحاب قوة من الشرطة تكون مسؤوليتها حماية أعضاء اللجنة خارج مدينة الموصل، لكن اللجنة اعتقدت أن هذا الطلب سيهدم إمكانية القيام بتحقيق محايد، حضر السير هنري دوبس إلى الموصل ٨ فبراير لتسوية هذا الخلاف، وأخبر اللجنة أنه على علم إن الحزب المؤيد لتركيا قد نظم حرسًا مسلحًا لحماية جواد باشا بينما ذهب، وأن المناطق التي سيغادرون إليها ربما لن تكون آمنة مثل مدينة الموصل، لكن اللجنة أكدت للسير هنري أنه لن يحدث أي اضطراب أو فوضى، ثم عاد السير هنري للاحتجاج مرة أخرى على طريقة تحقيق اللجنة أن تلك الطريقة قد تهدد سلطة الحكومة البريطانية والعراقية، وأن أسئلة اللجنة قد اضرت بهيبة الحكومتين وذلك بإيحائها انها تبحث عن دليل ضد الإدارة الحالية، أجاب رئيس اللجنة على السير هنري بإن ذلك غير صحيح وأن اللجنة ستستمر في تحقيقاتها بحرية تامة كما يملي عليها الواجب وإنها ستقدم نتائج تحقيقها في تقرير ترفعه إلى مجلس عصبة الأمم(٣٤).

ثم صرح السير هنري دوبس أن حكومته قد تحتج أمام مجلس العصبة ضد قرار اللجنة بالقيام بتحقيقات منفصلة في مختلف أقسام ولاية الموصل، لم تلتفت اللجنة لتصريح أو تهديد السير هنري واستمرت في عملها، لكنها أجلت تحقيقها مؤقتًا في مدينة الموصل وتفرق أعضاء اللجنة واتفقوا على اللقاء ثانية في مدينة كركوك في يوم ٢٥ فبراير، وقد بقى اي أف فرسن في الموصل مع جواد باشا و آر ايف جاردن لأجل الاستمرار بالتحقيق، وقد زار فرسن المدن والقرى وقابل رؤساء العشائر العربية ولا سيما رؤساء قبيلة شمر.

وأجرى الكونت بول تلكي تحقيقه في لواء أربيل يصحبه ناظم بك، وقد زار القبائل العربية والكردية، كذلك أجرى أ. بولس تحقيقاته في لواء كركوك يصحبه صبيح نشأت، وقد اتصل بولس برؤساء العشائر العربية والكردية والتركية، وقد دونت اللجنة في ملاحظاتها أنه من الصعب إجراء التحقيقات في القرى والأرياف وبين القبائل الرحل، حيث إنها وجدت هؤلاء أقل خبرة سياسية

وأكثر تأخرًا عن مضمار المدنية ويعرفون قليلًا أو قد لا يعرفون شيئًا عن مشكلة الموصل.

عادت اللجنة مرة أخرى إلى مدينة الموصل وتحديدًا في يوم ٨ مارس ١٩٢٥م وزودت السلطات البريطانية اللجنة بمعلومات مفصلة عن جميع الوجهاء والأعيان بصرف النظر عن توجهاتهم وآرائهم حتى ولو كانت لصالح تركيا بصورة قطعية، لذا تابعت اللجنة عملها وتحقيقها فسألت خطباء الجوامع وملاك البيوت وجميع المنتخبين المذكورين في القوائم التركية القديمة والجديدة وأعضاء المجالس البلدية خلال العشرين سنة الماضية.

ولم يقتصر عمل اللجنة على النواحي السياسية فقط، فقد درست اللجنة النواحي النفسية ومشاكل الشعب الاقتصادية والتجارية، ودرست القضايا العنصرية والجيولوجية، وجمعت المعلومات عن وسائل المواصلات والمرافق الزراعية وما شابه ذلك.

وفي نهاية مارس ١٩٢٥م رجعت اللجنة إلى مدينة الموصل وقضت بضعة أيام في ترتيب وتنسيق وفرز المعلومات التي جمعتها، ثم سافرت إلى جنيف وقد أرسل الملك فيصل ورئيس وزرائه برقيتي شكر ووداع وأعربا عن املهما في تأييد عصبة الأمم لحقوق العراق في ولاية الموصل، وقد اجتمعت اللجنة في جنيف يوم ٢٠ أبريل وبدأت بكتابة مسودة التقرير النهائي(٣٥).

طلب مجلس عصبة الأمم إلى لجنة التحقيق أن تمده في تقريرها النهائي عن مشكلة الحدود التركية – العراقية وتحديدًا حول تبعية ولاية الموصل، وقد ذكرنا سابقًا إن جميع التوقعات المؤكدة كانت تشير إلى أن ولاية الموصل بمحافظاتها الكبرى كركوك أربيل دهوك نينوى صلاح الدين كانت تحتوي على ثروة نفطية كبيرة وهو ماثبت لاحقًا، وكانت بريطانيا تسعى جاهدة لضم ولاية الموصل للعراق لأنه حسب اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦ أصبحت العراق تابعة للحكومة البريطانية، وعودًا على مشكلة الموصل فقد أصبح الملف برمته بيد

عصبة الأمم بعد رفع التقرير النهائي من اللجنة التي شكلت بهذا الخصوص، وكانت تركيا تصر على مسألة الاستفتاء والحجج التركية ترتكز على مايلي :

١-إن مستقبل السكان أمر مهم جدًا، وليس من الإنصاف تسليم أمر كهذا للتحكيم، ولا تستطيع أية لجنة التأكد من رغبات السكان الحقيقية إلا في أخذ رأيهم عبر استفتاء.

٢-أمثلة سلزيا العليا وحوض السار وبعض أقسام بروسيا الشرقية وشلزويك تؤيد رأي تركيا في الاستفتاء، هذا وستحتج الشعوب الشرقية على معاملتها معاملة مغايرة.

٣-إذا كان من الممكن أخذ رأي الشعب العراقي في انتخاب الملك فيصل، فلماذا يكون من المستحيل أخذ رأي سكان الولاية في أمر مهم إلا وهو مستقبلهم ؟!.

٤-الاستفتاء مهم لأنه حتى الوثائق والتقارير البريطانية عن الاستفتائين اللذين أجريا في العراق في ١٩١٩ و١٩٢١م ذكرت أنّ السليمانية رفضت الانضمام إلى العراق ورفضت كركوك حكومة الملك فيصل، وهكذا نرى أن أغلب سكان ولاية الموصل ضد الاتحاد مع العراق.

٥-أما عن الاستفتاء وطريقته فقد اقترحت الحكومة التركية أن يجري من دون ضغط خارجي وأن تؤلف لجنة لدراسة هذا الاستفتاء وتطبيقه.

كانت الحكومة التركية متأكدة تمامًا أن أي استفتاء يجرى في ولاية الموصل لن يكون في صالح العراق وكذلك تعلم حكومة بريطانيا هذا الأمر لذا هي تصر بعدم إجراء أي استفتاء، فولاية الموصل أغلب سكانها ينتمون للهوية الكردية والتركية، كذلك لايوجد تجانس لا في اللغة ولا الثقافة بين العرب والكرد والأتراك، بل إن الكثير من الأتراك والأكراد يتهمون العرب بخيانة الدولة العثمانية لصالح الكفار الإنكليز، لذا تشكلت أفكار من الكراهية ضد الجنس العربي ولازالت، لذا سعت بريطانيا بكل قوتها أن لا يكون هناك استفتاء.

أما الحجج البريطانية التي قدمت لعصبة الأمم والتي تبنت ضم ولاية الموصل للعراق وكانت تدحض وبقوة فكرة أن يجري استفتاء في عملية حسم مشكلة ولاية الموصل فهي:

١-باستثناء الجماعات التي بلغت مرحلة عالية في الثقافة والمدنية، فإن الاستفتاء حتمًا يتأثر بالعوامل السياسية والعنصرية أو باعتبارات مؤقتة كالنزاع على الأراضي، والضرائب الجديدة وحملة الدعاية، ففي الاستفتاء لا يعطي الناخب غير المثقف أهمية كافية للعوامل العسكرية والجغرافية والاقتصادية والإدارية.

٢-إذا اختير الاستفتاء كأفضل طريقة، فإن حكومة بريطانيا ترغب في إجراء استفتاء في المناطق الواقعة شمال ولاية الموصل، وهذه المنطقة تضم الوطن الأصلي للآشوريين ومنطقة تسكنها بعض القبائل الكردية (موالية لحكومة الملك فيصل في العراق) وبعض القبائل العربية.

٣-في حالة الاستفتاء يجب سحب القوات العراقية والتركية والبريطانية، ولن يكون عمليًا استبدالها بقوات محلية بقيادة ضباط محايدين، لأنه سيكون من الواجب استبدال القوات المحلية بقوات محايدة أيضًا، وسيكون من الصعب كثيرًا على القوات المحايدة أن تحافظ على النظام في مثل هذه الظروف وفي مثل تلك المناطق الجبلية، وسيجري الاستفتاء مصحوبًا بحملتي دعاية تركية وعراقية قد تؤديان إلى حدوث اضطرابات[٣٦].

٤-ستكون القبائل العراقية القاطنة على الحدود الشمالية عرضة للأرهاب ولن تستطيع أن تعطي رأيها بحرية، وستكون الأقلية عرضة للانتقام والاضطهاد، وبالرغم من أن التصويت سيكون سريًا فمن المفهوم أن الناس سيصوتون كما هو معروف عن آرائهم السياسية والعنصرية، وقد عرفت هذه الحقيقة في أوربا، ولكنها في منطقة كولاية الموصل ستكون أوضح.

٥-إنما يعتبر الاستفتاء حلًا علميًا للمشاكل التي يمكن وضعها بشكل أسئلة بسيطة للاختيار بين أمرين، وهكذا كانت الاستفتاءات التي أجريت في

العراق ١٩١٩ – ١٩٢١م، ولكن لا يمكن التعبير بهذا الشكل البسيط في مسألة الحدود.

٦-يتألف سكان ولاية الموصل من أكراد يمثلون النصف وعرب يمثلون الربع وأقليات غير مسلمة (يزيديين – يهود – مسيحيين) وقد أعرب العرب واليزيديون واليهود والمسيحيون والكلدانيون عن رغبتهم في البقاء ضمن العراق، أما الآثوريين النسطوريون فلا يفضلون تركيا ولا العراق، بل يفضلون البقاء ضمن الحماية البريطانية.

حاولت بريطانيا جاهدة أن تلغي فكرة الاستفتاء لأنها تدرك أن ذلك ليس في صالحها كما أنها اعتمدت على نفوذها وقوتها في عصبة الأمم خاصة أنها منتصرة والعصبة من الحلفاء، لذا قررت عصبة الأمم دراسة مسألة الاستفتاء بعد أخذ التفصيلات ثم قررت استبعاد الاستفتاء نهائيًا بعد أن استنتجت من المعلومات التي حصلت عليها أنه لم تجر أي عملية استفتاء في العراق سابقًا خاصة ١٩١٩-١٩٢١م، وأن ما حصل كان طريقة جمع الوجهاء وشيوخ العشائر وممثلي الطوائف وأخذ رأيهم، فلم يجر أي تصويت سري أو فردي ولم تضمن حرية التصويت أو استقلاله.

وقد حاولت اللجنة إجراء استفتاء تجريبي في بعض الأماكن ولكن التجربة فشلت، فاقتنعت اللجنة بقوة التأكيدات البريطانية بصعوبة إجراء أي استفتاء، وفي رأي اللجنة أن الطريقة التي اقترحها الأتراك (الاستفتاء) قد تؤدي إلى الفوضى وإراقة الدماء والحرب الأهلية، ثم اقتنعت اللجنة نهائيًا أنه من الصعب أن يكون الاستفتاء هو التعبير الحقيقي عن رغبات السكان، وسوغت لذلك بوجود ثقافة بدائية ومجتمع اقطاعي لذلك سيصوت الناس كما يصوت رؤسائهم، وهكذا اقتنعت اللجنة أن الطريقة التي اقترحتها الحكومة البريطانية أفضل وسيلة وهي تزويد عصبة الأمم بالمعلومات المطلوبة[٣٧].

ومن الواضح جدًا أن الرغبة البريطانية هي التي انتصرت وسارت الأمور كما كانت تريد الحكومة البريطانية بعد أن استبعدت مسألة الاستفتاء نهائيًا،

واكتفت اللجنة بجمع المعلومات والحجج فقط والنظر بها، وقدمت الحكومتان التركية والبريطانية جميع الحجج الجغرافية والعنصرية (بعض الأرقام عن السكان والأجناس) والحجج التاريخية (ذكرت الحكومة التركية أن ولاية الموصل كانت تحت حكم الأكراد أحد عشر قرنًا، ورد الوفد البريطاني أن تلك الحجة لايمكن الأخذ بها لمجرد إن الموصل كانت في فترة تاريخية طويلة ضمن جزء من الإمبرطورية العثمانية لأنه يمكن انطباق هذه الحجة على بغداد أيضًا) أيضًا سيقت الحجج الاقتصادية والحجج العسكرية والحجج السياسية، ورغم إن اللجنة ذكرت في تقريرها النهائي أن الكثيرين من الشهود التي استقصت آرائهم ذكروا أن سبب تفضيلهم العراق بقولهم أن النظام والأمن في العراق سنة ١٩٢٥م أعظم مما كان تحت الحكم التركي وأن التربية والتعليم تقدما في العراق على مما كان عليه في الأراضي الخاضعة للحكم التركي.

كما استخلصت اللجنة في تقريرها عن عدم وجود شعور قومي عراقي في ولاية الموصل، باستثناء ما عند بعض العرب المثقفين، وفي هذه الحالة فقوميتهم عبارة عن شعور عربي ذي اتجاهات متطرفة وضد الأجانب. ووجدت اللجنة نمو الوعي الكردي لا العراقي عند الأكراد أكثر تطور ووضوح.

وهنا يجب الإشارة إلى الغرابة في طريقة عمل اللجنة ففي حين تستبعد اللجنة الاستفتاء نهائيًا في حل مشكلة الموصل تقوم نفس اللجنة بأخذ آراء عدد من السكان لتضمنه تقريرها النهائي وهو بمثابة استفتاء مصغر، هذا يدلل على أن الحكومة البريطانية لها نفوذ قوي داخل اللجنة؟!.

استمرت اللجنة في دراسة حجج الطرفين وقد ذكر البريطانيون وعدهم الثلاثي لكل من العرب والملك فيصل وعصبة الأمم بعد إرجاعهم للحكم التركي، واتفاقية سان ريمون، وانتداب عصبة الأمم المتحدة، والمعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٢م التي ضمنت وحدة العراق، وذكرت اللجنة الجواب التركي على الحجة البريطانية أمام عصبة الأمم في يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٢٤م ومفادها إن تركيا لم تتنازل عن حقوقها في ولاية الموصل بأية معاهدة دولية،

وقد قررت اللجنة أن الحجة التركية صحيحة، وأن الاراضي التي تحتلها السلطات البريطانية والعراقية لا تزال تعود إلى تركيا قانونًا إلى أن تتنازل تركيا عن حقوقها(٣٨).

قالت اللجنة في تقرير مهم إن تركيا ظلت تحتفظ بسيادتها على ولاية الموصل ما دامت لم تتنازل عن حقوقها، ولكن يحق للعراق أدبيًا أن تكون له حدود تسمح له بالبقاء السياسي والاقتصادي.

الحجج السياسية:

قدم الطرفان البريطاني والتركي للجنة الحجج التي تؤيد موقف كل منها، في حين أصر الأتراك على عمل استفتاء في الموصل يقرر الأهالي على ضوءه مصير الولاية، أصر البريطانيين على رفضه بحجة أن الاستفتاء يتأثر بالعوامل السياسية والعنصرية واعتبارات أخرى كالنزاع حول الأراضي والضرائب وحملة الدعاية.

ادعت الحكومة البريطانية عند مطالبتها بخط الحدود الشمالي بأن الجبال على خط الحدود المقترح تؤلف سورًا حاجزًا وهو خط حدود اقتصادي وعنصري بين العراق والمنطقة الواقعة في شماله، وقد أجابت الحكومة التركية على الحجة البريطانية أن الخط المقترح لم يكن مثاليًا لأنه غير مؤلف من سلسلة متصلة، بل فيه بعض السهول والوديان والخط المقترح لا يفصل بين مساكن عنصرين مختلفين.

ادعت الحكومة التركية أن للأراضي المتنازعة نفس الخواص المناخية والجيولوجية التي للأناضول ومغايرة لخواص ولاية بغداد، كما ذكرت الحجة التركية أنّ ولاية الموصل غير داخلة في العراق العربي، وأن اتفاقية سايكس بيكو فصلت بين الموصل والعراق، أما سكان الموصل فلم يعتبروا أنفسهم يومًا جزءًا من العراق، ولا تربطهم مع العراق لا اللغة ولا الثقافة ولا التراث، الحجة البريطانية للرد على هذا الادعاء هي أن الجيوش البريطانية احتلت جميع ميزوبوتاميا أثناء الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨م وقد أطلق اسم العراق

على القطر الذي كان يسمى فيما مضى ميزوبوتاميا (اسم لاتيني يعني ما بين النهرين أطلقه الرومان) وقد أخذ هذا الاسم الحديث العراق من العراق العجمي والعراق العربي اللذين كانا مستعملين في أواخر القرن الحادي عشر.

ذكرت الحكومة التركية في حججها أن مدينة الموصل ولاية الموصل تقع عند تقاطع كل الطرق التي تربط بينها والأناضول وأنه لا توجد خطوط تجارية بين الموصل وبغداد، ردت الحكومة البريطانية على ذلك مؤكدة أن العلاقة بين مدينة الموصل وولاية بغداد وإن هناك طرق أحدثتها الدولة العثمانية لغرض التجارة والحرب، وكذلك الألمان والأتراك الذين بنو الطرق لغايات عسكرية.

ادعت الحكومة التركية أن مدينة تل عفر إحدى المدن الكبيرة في الموصل، التي يبلغ عدد سكانها ١٠ ألاف نسمة هم جميعًا من الأتراك، وردت الحكومة البريطانية إن العدد فقط ٥ ألاف تركي أما الباقين فهم عرب، وأكدت بريطانيا في مذكرة دفعت بها أن السكان الأتراك أو التركمان إنما يؤلفون واحد من عشرين من سكان ولاية الموصل، وأنهم أقل بكثير من العرب سكانها الأصليين.

لقد تجادل الفريقان المتنازعان جدلًا عنيفًا في محاولة كل طرف إثبات حججه بالأدلة، وقد ذكرت الحكومة التركية أن سكان المدينة يتكلمون ثلاث لغات العربية والتركية والكردية، والجماعة التي تتكلم العربية هي في الحقيقة جماعة تركية تعلمت العربية والكردية لاتصالها بالعرب والكرد، وصرحت الحكومة التركية أن سكان الموصل لم يعتبروا نفسهم عربًا قط أو كونهم جزءًا من العراق، وقد زودنا مجلس العصبة في حقيقة ذلك، وقد فند البريطانيون ذلك بإن مدينة الموصل من خلال المعلومات التي حصل عليها الضباط والسياسيون والرحالة هي إحدى المدن العربية الكبرى بناها العرب وإنها بالرغم من الحكم التركي في القرون السابقة لم تفقد سمتها العربية ولازالت.

نتائج اللجنة النهائية:

أثناء انعقاد مجلس العصبة وقبل أن يتناول تقرير اللجنة اندلعت أعمال عنف في تركيا والعراق، ففي ٣٠ فبراير ١٩٢٥ نشرت الصحف التركية أنباء عن ثورة كردية في المنطقة الواقعة بين بتليس وديار بكر، وفي ١٥ أغسطس ١٩٢٥م وقعت أعمال عنف دامية في الموصل نفسها سقط على إثرها قتلى وجرحى، وفي ٢٤ سبتمبر ١٩٢٥م تم تعيين لجنة ليدونر للتحقيق في تلك الحوادث والجهة المتسببة في اندلاع أعمال العنف، أجلت عصبة الأمم الرأي في مسألة ضم ولاية الموصل حتى تهدئ الأحداث، واتجهت العصبة لمتابعة رأي لجنة التحقيق التي شكلتها لمعرفة الغاية والأسباب من اندلاع أعمال العنف في المناطق الكردية، وحقيقة أن اللجنة لم تحقق الغاية المنشودة وقد علق ممثل تركيا في مجلس العصبة على إنشاء لجنة التحقيق في أعمال العنف "إذا لم تضع حدود لمشكلة النزاع على ولاية الموصل فليس هناك احتمال بالوصول إلى أي نتيجة، وشدد على ضرورة تجنب الخلط بين مسألتين، وقد تم تجميد عمل لجنة التحقيق لصعوبة الوصول لنتائج ملموسة وحتى لا تتفاقم المشاكل قرر مجلس العصبة العودة لمناقشة تقرير لجنة مشكلة الموصل وحسم الخلاف.

عقد مجلس العصبة اجتماعًا في ٣ سبتمبر ١٩٢٥م لمناقشة التقرير، وقد أدلى الممثل البريطاني بحججه ومما قاله " إن اللجنة أشارت إلى الفروق الدينية والآراء السياسية بين السنة والشيعة كسبب محتمل للصعوبات الإدارية في العراق، ولكنها لم تذكر في اي محل آخر من التقرير أن هذه النقطة تؤثر في مستقبل الموصل، وأكد أن العراق ليس بشيعي ولكن توجد أكثرية ضئيلة من الشيعة في العراق كله، وقد أجاب بعد ذلك الممثل التركي وتحدث عن النظام في تركيا وقال إن للأكراد جميع الحقوق التي للأتراك وقال إنه عاجز عن فهم الغاية من تقسيم الأكراد بحجة حمايتهم، يقصد فصل أكراد الموصل عن الأكراد القاطنين في ديار بكر الأراضى التركية التي ليست محل نزاع.

مناقشة مجلس العصبة للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية

في ٢٣ سبتمبر ١٩٢٥م أرسل سكرتير عام عصبة الأمم رسالة إلى محكمة العدل الدولية وأرفق بها التماس مجلس العصبة عن الرأي الاستشاري، وقد سأل المجلس رأي المحكمة وفقًا للمادة الرابعة عشر من ميثاق العصبة(٣٩).

وفي ٢٦ أكتوبر ١٩٢٥م اجتمعت محكمة العدل الدولية وأعلن رئيسها أن مجلس العصبة قرر في ١٩ سبتمبر ١٩٢٥م، أن يسأل المحكمة رأيها الاستشاري في خط الحدود بين تركيا والعراق المدعو مشكلة الموصل، وقد قررت المحكمة أن الظروف لا تمنعها من إعطاء الرأي المطلوب(٤٠).

وفي ٢١ أكتوبر اجتمعت المحكمة لأعطاء رأيها الاستشاري عن قضية الموصل، وقسمت المحكمة الرأي أربعة أقسام، القسم الأول : لخصت المحكمة تاريخ النزاع من الحرب العالمية الأولى، القسم الثاني : فسرت المحكمة الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان وعلاقتها بصلاحية مجلس العصبة، القسم الثالث: ناقشت المحكمة مواد ميثاق العصبة ومواد معاهدة لوزان المتعلقة بإجراءات مجلس العصبة، القسم الرابع: ذكرت المحكمة استنتاجها وإجابتها بخصوص مشكلة الموصل وحلها.

في ٨ ديسمبر ١٩٢٥م اجتمع مجلس العصبة وحضر الاجتماع منير بك ممثل تركيا، وقرأ اوستن اوندن المقرر تقرير لخص فيه الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية وطلب من المجلس الموافقة على رأي المحكمة(٤١) أعطى ممثل بريطانيا تأكيدات حكومته بقبول قرار المجلس، وصرح منير بك الممثل التركي إنّ الجمهورية التركية غير ملزمة برأي المحكمة الاستشاري، وقال إنه بالرغم من أن الحكومة التركية أمدت المحكمة بالمعلومات وأجابت عن بعض النقاط التي أثارتها المحكمة فقد أعطت المحكمة رأيها الاستشاري بعد سماع طرف واحد من طرفي النزاع وكانت المحكمة تحت تأثير حجج طرف واحد يجلس أحد مواطنيه كقاض في المحكمة(٤٢) يقصد القاضي

البريطاني في هيئة المحكمة، ويبدو واضحًا وجليًّا أنّ رأي المحكمة كان لصالح بريطانيا أي ضم ولاية الموصل للعراق.

قرار مجلس العصبة التحكيمي:

في ١٦ يناير ١٩٢٥م اجتمع مجلس العصبة بحضور جميع الأعضاء وبغياب المندوب التركي الذي رفض الحضور، وقرأ سكرتير عام العصبة قرار مجلس العصبة متضمنًا رأي محكمة العدل وكان القرار لصالح ضم ولاية الموصل للعراق، وقد ألحق بقرار مجلس العصبة القاضي بإعطاء ولاية الموصل للعراق شرطًا يوجب على بريطانيا العظمى والعراق الدخول في مفاوضات لعقد معاهدة تجعل مدة الانتداب البريطاني على العراق خمسًا وعشرين سنة، وبعد إذاعة قرار المجلس أبرق رئيس وزراء العراق عبد المحسن باشا السعدون إلى رئيس وزراء بريطانيا يخبره إن العراق مستعد للمفاوضات من أجل عقد المعاهد الجديدة المقترحة، وبالفعل تم عقد معاهدة جديدة هي المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٦م التي أقرت إنهاء الانتداب في غضون خمس وعشرين سنة.

المعاهدة العراقية – التركية – البريطانية لسنة ١٩٢٦م (معاهدة انقرة)

في ١١ مارس ١٩٢٦م أرسل المندوب السامي البريطاني في العراق كتابًا إلى رئيس الوزراء العراقي يخبره من خلاله عن المفاوضات التي دارت بين بريطانيا العظمى وتركيا، وأرفقه بمسودة معاهدة تعقد بين بريطانيا والعراق وتركيا، وقد وافقت العراق على المعاهدة الثلاثية التي وقعت في أنقرة في يوم ٥ يونيو ١٩٢٦م.

ونصت المادة الرابعة من المعاهدة على أن جنسية سكان الأراضي التي أعطيت للعراق تنظم بالمواد ٣٠- ٣٦ من معاهدة لوزان.

كما نصت المادة الرابعة عشر على أن تدفع الحكومة العراقية إلى الحكومة التركية لمدة خمس وعشرين سنة ابتداء من تنفيذ هذه المعاهدة عشرة بالمائة ١٠% من كل عائدتها من النفط في ولاية الموصل.

ونصت المادة السادسة عشرة على تعهد الحكومة العراقية بمنح العفو للأشخاص الذين قاموا بنشاط سياسي في مصلحة تركيا.

وبتوقيع معاهدة أنقرة بين الأطراف الثلاث في المشكلة تكون مشكلة ضم ولاية الموصل طويت تمامًا بحكم عصبة الأمم ورأي محكمة العدل.

الخاتمة

كما اسلفت في بداية هذا البحث أن مشكلة الموصل لا زالت تلقي بظلالها على جميع الأزمات التي يمر بها العراق، يعتبر الأتراك إن الحل فرض عليهم بحكم أن من اصدر حكم ضم الموصل للعراق هم المنتصرون في الحرب العالمية الأولى، وإنه لم تكن هناك أي مساواة في عصبة الأمم بين المندوب أو الممثل التركي ونظيره البريطاني، وكان المندوب التركي يصر على الاستفتاء لكن المندوب البريطاني واللجنة التي شكلتها عصبة الأمم المتحدة كانوا ضد الاستفتاء، لم تتشكل أي فكرة أو رأي لدى اللجنة مما استدعاها إلى طلب رأي محكمة العدل غير الملزم، وقد رفض المندوب التركي الحضور لجلسة عصبة الأمم المتحدة في قرارها النهائي ورفض أيضًا القبول بالحكم، وأبدت تركيا تحفظها على قرار المحكمة لوجود قاض بريطاني ضمن هيئة المحكمة، استطاعت بريطانيا وعصبة الأمم كسر الجمود والتحفظ التركي بتوقيع معاهدة أنقرة ١٩٢٦م التي حصلت تركيا بموجبها على ١٠% من إنتاج النفط في ولاية الموصل واعتبرت ذلك حفظ ماء الوجه بالنسبة لتركيا، وقد واجه رئيس الوزراء العراقي آنذاك عبد المحسن باشا السعدون هجومًا عنيفًا من البرلمان العراقي والصحافة العراقية التي وصفته بالخائن بسبب مصادقة مجلس الوزراء على معاهدة أنقرة التي وقعت ١٩٢٦م وتنازل العراق عن ١٠% من

إنتاجه النفطي في منطقة الموصل لصالح تركيا، فطرح الجميع من أعضاء البرلمان والاعلام سؤال ماهو المبرر لهذا التنازل طالما حسم الخلاف على ولاية الموصل لصالح العراق من عصبة الأمم ومحكمة العدل الدولية، وقد واجه عبد المحسن السعدون هجوما عنيفًا طاله وعائلته جعله يدخل في حالة نفسية سيئة ثم أقدم على الانتحار في مكتبه بعد أن كتب رسالة اعتذار لابنته يخبرها أنه ليس بخائن ثم قام بإطلاق النار على رأسه من مسدسه الشخصي عام ١٩٢٩م في مكتبه برئاسة الوزراء ومات على الفور.

الهوامش

١- العمري، محمد طاهر : تاريخ مقدرات العراق السياسية (بغداد ١٩٢٥) ص٩٩

2- the New York Times October 27,28,and29, 1922.

3-The New York Times Novmber 1, 1922

٤- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي، الجزء الأول، ص ٣٧

5- The New York Times, Novmber 20, 1922

6- British Foreign Offiec, Turkey No. 1 (1923), Lausanne conference on Near Eastern Affairs 1922-1923.,

7-Foreign Office, Turkey No.1 (1923) Lausanne conference on Near Eastern Affairs 1922-1923,Records of proceedings and draft Terms of peace, cmd. 1814, London, (1923), pp 370-371

8-Cmd. 1814,p.347

9- Cmd. 1814,pp 398-404

10-Official Journal,1923,p.249

11-Official Journal, 1923,pp. 201-202

12- Cmd. 1814,pp. 687-688

13- Cmd. 1814,p.433

14- Cmd. 1814,pp837-838

15- Permanent Court of International Justice ,Docments Relating to Advisory opinion No ,12 (November 21 ,1925), Treaty of Lausanne, Article 3, Paragraph 2 (Frontier between Turkey and Iraq)pp.161-163.

16-British Report, 1923-1924, p.23

17- Turkish Red Book, pp. 183-184; League Report, p79.

18-Turkish Red Book, p.190; League Report, p80.

19- Turkish Red Book, p 190 ; League Report, p. 80.

20- For the Anglo-Iraqi Treaty of Alliance see League of Nations ,Treaty series ,xxxv ,pp.14-174.

21- British Report, 1923-1924, pp. 21-22.

٢٢- الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الثاني، ص ص ٩١-٩٦

٢٣- وزارة الداخلية، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي، الجزء الأول، ص ص ٤٤٠ – ٤٤١.

24- The Times , July 12 , 1924.

٢٥- الدكتور فاضل حسين، مشكلة الموصل (دراسة في الدبلوماسية العراقية – الانكليزية – التركية وفي الرأي العام)، بغداد ١٩٥٥، وزارة المعارف العراقية، الطبعة الأولى، ص ٥٢.

26- Official Journal , 1924, pp. 1318 -1323.
27- Official Journal , 1924 , p. 1670.
28- Official Journal, 1925,pp. 116-159.

٢٩- الدكتور فاضل حسين، مشكلة الموصل، ص ٦٠

30- League Report pp. 5-6 ; British Report , 1925, p. 8

٣١- الدكتور فاضل حسين، مشكلة الموصل، ص ٦١

٢٣- الدكتور فاضل حسين، مشكلة الموصل، ص ٦٢

33- League Report , p.8.
34- League report , pp 10-11

٣٥- جريدة العراق ٢٥ اذار ١٩٢٥

٣٦- فاضل حسين، مشكلة الموصل، ص ٧٠

37- League Report , pp. 18-19.
38- League Report ,pp. 84, 88.
39- World court , Documents Relating to Advisory opinion No.12, pp.56-58.
40- World court , Documents ,Relating to Advisory opinion, No.12 ,pp.8-9.
41- Official Journal , 1926 , pp. 120 -121.
42- Official Journal , 1926, p 121.

المصادر والمراجع

أولًا: المراجع العربية:

١- الدكتور فاضل حسين، مشكلة الموصل (دراسة في الدبلوماسية العراقية – الانكليزية – التركية وفي الرأي العام)، بغداد ١٩٥٥، مطبعة الرابطة (بغداد)، ساعدت وزارة المعارف العراقيه على نشره.

٢- الحسني، عبدالرزاق، تاريخ العراق السياسي الحديث، ٣ اجزاء، (صيدا، لبنان، ١٩٤٨).

٣- الحسني، عبدالرزاق، تاريخ الوزرات العراقية، الجزء الأول، (صيدا، لبنان، ١٩٣٣).

٤- الحسني، عبدالرزاق، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، الجزء الأول، (صيدا، لبنان، ١٩٣٥).

٥- سعد. ب. ط، قضية الموصل في مؤتمر لوزان (بغداد، ١٣٤٣هـ).

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

I. OFFICIAL DOCUMENTS

A. British

Colonial Office, Report by his Majesty's Government... to the Council of the League of the Nations on the Administration of Iraq, 1920-1926, (London, 1924-1927).

Colonial Office, Report of the Financial Mission Appointed… Enquire to inquire into the Financial Position and Prospects of the Government of Iraq, 1925, Cmd. 2438, (London, 1925). Colonial Office, Special Report to the Council of the League of Nations on the Progress of Iraq during the period 1920-1931, (London, 1931).

Foreign Office, British and Foreign State Papers, Volume CXIV (London, 1921).

Foreign Office. Treaty Series No. 11 (1920), Treaty of Peace with Turkey signed at Sevres, August 10, 1920, (London, 1920).Foreign Office, Treaty Series No. 16 (1923), Treaty of

Peace with Turkey and other instruments, Signed at Lausanne on July 24, 1923, Cmd. 1929, (London, 1923).

Foreign Office, Turkey No. 1 (1923) Lausanne Conference on Near Eastern Affairs 1922-1923, Records of Proceedings and Draft Terms of Peace, Cmd. 1814, (London, 1923).

India Office, Review of the Cicil Administration of Mesopotamia, (London, 1920), Cmd. 1061.

Praliamentary Debates, House of Commons, Fifth Series, Volumes CLXXVI, CLXXXIX, CXCI, (London, 1924, 1926).

Parliamentary Debates, House of Lords, Fifth Series, Volumes LIII, LXIII, (London, 1923), 1926).

B. League of Nations

Official Journal, 1923-1926 (Geneva, 1923-1926).

Permanent Mandates Commission, Minutes of Seventh and Tenth Sessions (Geneva, 1925, 1926).

Question of the Frontier Between Turkey and Iraq Report Sub- mitted to the Council by the Commission Instituted by the Council Resolution of September 30, 1924, (Lausanne, 1925). Treaty Series, Volumes XXVIII, XXXV, XLVII, LXIV, (Geneva, 1924-1927).

C. Permanent Court of International Justice

Series B, No. 12, 1925, Collection of Advisory Opinions, Article 3, Paragraph 2, of the Treaty of Lausanne (Frontier Between Turkey and Iraq), (Leyden, 1925).

Documents Relating to Advisory Opinion No. 12, (November 21, 1925) Treaty of Lausanne, Article 3, Paragraph 2 (Frontier Between Turkey and Iraq), (Leyden, 1925).

D. United States

68th Congress, First Session, Senate, Document No. 97, Oil Con- cessions in Foreign Countries, (Washington, 1924).

ثالثًا :الوثائق

وثائق غير منشورة:

-الدار الأهلية للوثائق السرية والمحفوظات التاريخية

١- دفتر مجلس ملكي ١٥٦

٢- خديوي تركي دفتر ٧٨٧- ٨١٤

وثائق رسمية منشورة :

جريدة العراق ١٩٢٥

الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، الوقائع العراقية،٢٩ كانون الأول ١٩٢٥

الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي، الجزء الأول، بغداد.

الوثائق البريطانية :

- وثائق بريطانية غير منشورة:

١- وثائق أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (F.O " Foreign Office "):

أ – وثائق من ملفات الدولة العثمانية بوزارة الخارجية البريطانية F.O:

F.O. 78/5113
F.O. 78/18952
F.O. 78/5252
F.O. 78/5114
F.O. 78/5174

ب – وثائق سلسلة المراسلات الخارجية (٣٧١) لوزارة الخارجية البريطانية :

F.O. /371/19968
F.O. /371/18912
F.O. /371/18909
F.O. /371/19967
F.O. /371/789
F.O. /371/16850
F.O. /371/16907
F.O. /371/19996